

١٦/٧/٢٠٠٩

ج.ب

قرار اعدادي رقم : ٢٣٨/٢٠٠٨-٢٠٠٩

تاريخ : ٢٠٠٩/٧/١

رقم المراجعة : ٢٠٠٩/١٥٦٧٥

المستدعية : الدولة

المستدعى ضدها : الهيئة المنظمة للاتصالات

الهيئة الحاكمة : الرئيس : شكري صادر

المستشار : ميريه عفيف عماطوري

المستشار : ريتا كرم القزي

مجلس شورى الدولة

" باسم الشعب اللبناني "

ان مجلس شورى الدولة ،

بعد الاطلاع على اوراق الملف وعلى تقرير المستشار المقرر ومطالعة مفوض

الحكومة ،

وبعد المذاكرة حسب الاصول ،

وبما ان المستدعى ضدها الهيئة المنظمة للاتصالات قدمت بتاريخ ٢٦/٦/٢٠٠٩ لائحة طلبت فيها رد طلب وقف التنفيذ ورد المراجعة شكلاً وإلا أساساً وتضمنين المستدعى ضدها الرسوم والمصاريف كافة، وادلت بما يلي:

- ان الهيئة اصدرت القرار المطعون فيه تبعاً للقرار رقم ١/٢٠٠٩ الذي خصصت بموجبه الشركتين المشغلتين للخلوي برمزين هما ٧١ و ٧٢ وان هذه الرسوم والبدلات جاءت لقاء تخصيص الارقام الجديدة واستخدامها من قبل الشركتين MIC1 و MIC2 وقد حددت من قبل الهيئة بالاستناد الى التكاليف التي تكبدتها من جراء اضطلاعها بمهامها لهذه الجهة وما ينتج عن القرار المذكور من اعباء تنظيمية ودراسية على عائقها.

- انه يقتضي رد المراجعة شكلاً لعدم تقدم المستدعية بالمراجعة الادارية الالزامية المسبقة المنصوص عليها في المادة ١٤ من قانون الاتصالات.

- ان قانون الاتصالات نفذت احكامه المتعلقة بالهيئة المنظمة للاتصالات واصبح بإمكان هذه الاخيرة ممارسة المهام والصلاحيات التي منحها اياها القانون وخاصة تلك المنصوص عليها في المادة (١١- ثانياً - ١ - أ) منه.

- ان الهيئة استندت في بناءات قرارها الى القرار الذي اتخذته بتاريخ ٢٠/١/٢٠٠٩ الذي تمّ بموجبه وضع مشروع نظام ادارة الترخيم تمهيداً لاحالته على هذا المجلس للرأي وانها شرحت احد اسباب اتخاذ القرار المطعون فيه وهو تبيان التناسب بين البدلات العائدة لاستخدام الارقام الممنوحة للشركتين والتكاليف الحقيقية التي تكبدتها الهيئة لجهة الدراسات التي حولتها تخصيص الارقام الى الشركة ولجهة الاعباء الناتجة عن ادارة هذه الارقام.

- ان قول المستدعية بأن قانون الاتصالات لم ينفذ بعد وان تحديد بدلات الترقية ما زال خاضعاً للقوانين والمراسيم النافذة، يعني بأنه لو كان قد نفذ لكان يعود للهيئة ان تحدد البدلات المذكورة وهذا يعني بان البدلات ملحوظة في قانون الاتصالات.

- ان موازنة الهيئة المستدعى ضدها لسنة ٢٠٠٩ لحظت الواردات المتأتية من البدلات المنصوص عليها في المادة ١١ - ثانياً - ١ - أ من القانون رقم ٢٠٠٢/٤٣١ أي البدلات المنازع فيها وان الموازنة المذكورة اقترنت بموافقة وزير الاتصالات ووزير المالية. وان البدلات موضوع القرار المطعون فيه لحظتها المادة ١١ - ثانياً - ١ - أ من القانون وصلاحيه تحديدها تعود للهيئة بدليل ان المشتري لو اراد اعطاء هذه الصلاحيه لمجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الاتصالات لكان نص على ذلك صراحة اسوة بما فعل في الفقرتين ب و ج من البند ١ من المادة المذكورة. وهو ما يتوافق مع ما جاء في المادة ٥ - ١ - ح من القانون لجهة تولي الهيئة تحديد التعريفات والبدلات وتحصيلها وفق احكام هذا القانون.

- ان شروط وقف التنفيذ غير متوفرة لا سيما لجهة عدم جدية اسباب المراجعة ولجهة عدم اثبات الضرر البالغ وعدم ايضاح ماهيته. وإن وقف التنفيذ هو الذي سيلحق ضرراً بليغاً بالمال العام بسبب حرمان الهيئة المستدعى ضدها من البدلات ومن احد مصادر تمويلها الذاتي الرئيسية التي يجب عليها ان تقوم بتأمينها اعتباراً من السنة الثالثة التي تلي تأسيسها .

ويما ان المستشار المقرر وضع تقريره بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٣٠ كما اعطى مفوض الحكومة مطالعته بتاريخ ٢٠٠٩/٧/١.

فعلى ما تقدم ،

في طلب وقف التنفيذ

بما ان المستدعية تطلب وقف تنفيذ القرار رقم ٢٠٠٩/٢ الصادر عن الهيئة المنظمة للاتصالات بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٨ والمتضمن تحديد البدلات على الارقام الخلوية والثابتة والمختصرة لسنة ٢٠٠٩.

وبما ان المادة ٧٧ من نظام مجلس شورى الدولة تنص على انه لهذا المجلس ان يقرر وقف تنفيذ القرار المطعون فيه اذا تبين ان التنفيذ من شأنه ان يلحق بالمستدعي ضرراً بليغاً وان المراجعة مستندة الى اسباب جدية ومهمة.

وبما انه يتبين من الملف بحالته الراهنة ان الشروط التي فرضتها المادة ٧٧ لوقف التنفيذ متوفرة.

وبما انه يقتضي بالتالي وقف تنفيذ القرار المطعون فيه.

لذلك،

يقرر بالاجماع :

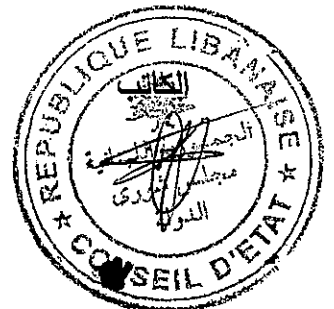
وقف تنفيذ القرار المطعون فيه.

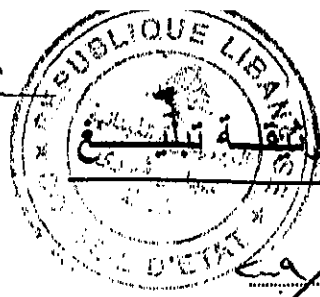
قراراً أعطي وافهم علناً بتاريخ الاول من تموز سنة ٢٠٠٩.

الرئيس

المستشار

المستشار





الجمهورية اللبنانية  
مجلس شورى الدولة  
الغرفة الاولى

رقم المراجعة ١٥٦٧٥/٩

رقم الملف لدى المطلوب تبليغه

بلازو

طالب التبليغ	قلم مجلس شورى الدولة
المطلوب تبليغه	الهيئة المنظمة للاتصالات الاستاذان مفصوم صادر مدور مخبير
الاوراق المطلوب تبليغها	قرار اعدادي رقم ٢٣٨/٩-٢٠١١
تاريخ تقديمها	١/٧/٩-٢٠١١

بتاريخ ..... انا المباشر او ..... (١)

سلمت الاوراق المبينة اعلاه إلى .....

توقيع المستلم

توقيع المباشر

تخلصت بتاريخ ١٦/٧/٢٠١١

المحامي  
ماري تريبز السكاف

(١) يلكر اسم الموظف الذي أجرى التبليغ .